IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
https://js.alkutcollege.edu.iq/
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة - 2 – 3 مايو/ أيار 2023

دور القطاع المصرفي في إحراز التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2021)

م. د. كوثر كريم عبد الرزاق السراي[1] ، م. م. بلال قاسم محمد[2]

المستخلص

تُعد التنمية المستدامة أحدى التوجهات الأساسية التي تصبو إليها جميع البلدان وتضع لها الخطط والسياسات من أجل الإتلاف مع معاييرها والتحول نحو أنماط من الأنشطة الاقتصادية التي تراعي متطلباتها.

يهدف البحث إلى تحديد توجهات المصارف العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة باعتبارها أحد أهم المؤسسات المالية وركيزة أساسية في تمويل المشاريع الاقتصادية، وتمثل حجر الأساس للتطور الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الاقتصاديات العالمية، من خلال حشد المدخرات المحلية وحتى غير المحلية وباقي الفوائض المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى وبما يحقق أقصى منفعة ممكنة فضلاً عن العديد من الوظائف والانشطة الأخرى التي تؤدي في مجملها إلى تحسين الاداء الاقتصادي، ورغم تعدد وتنوع هذه الوظائف وهذه والانشطة يبقى خلق الائتمان أهمها بما يضيفه من وسائل دفع لدى الوحدات الاقتصادية، كما ويهدف البحث إلى وضع استراتيجية للنهوض بالقطاع المصرفي العراقي مع إحراز تنمية مستدامة للبلد.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة

انتساب الباحثين

[1] كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العراق، واسط، ، 52001

[2] البنك المركزي العراقي، العراق، بغداد، 10001

[1] kawtheralsaray5@gmail.com
[2] bilal.q099@gmail.com

[1] المؤلف المراسل

The Role of the Banking Sector in Achieving Sustainable Development in Iraq for the Period (2005-2021)

Lec. Dr. Kawther Kareem Abdulrazak Alsaray[1] ,
Assist. Lec. Bilal Qasim Muohammed[2]

Abstract

Sustainable development is one of the main directions that countries aspire to, and set plans and policies in order to harmonize with their standards and shift towards patterns of economic activities that take into account the requirements of sustainable development.

The research aims to determine the orientations of Iraqi banks towards financing sustainable development, as it is one of the most important financial institutions in providing financial services and a basic pillar in financing economic projects. Towards beneficial uses and in a way that achieves the maximum possible benefit, in addition to many other jobs and activities that lead in their entirety to improving economic performance. To advance the Iraqi banking sector while achieving sustainable development for the country.

Keywords: banking system, sustainable development, sustainable development goals

Affiliation of Authors

[1] College of Administration and Economics, University of Waist Department of Banking and Financial Sciences, Iraq, Wasit, 52001

[2] Central Bank of Iraq, Iraq, Baghdad, 10001

[1] kawtheralsaray5@gmail.com
[2] bilal.q099@gmail.com

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2023

المقدمة:

إنّ هذا الموضوع من المواضيع المهمة والحيوية، وذلك لأن القطاع المصرفي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأبرزها، إذ أنه العصب المحرك لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها، فمن خلال عمليات الوساطة المالية ، يقوم القطاع المصرفي بتجميع الادخار من مختلف المصادر، وتوجيهها إلى الاستثمارات الأمثل

في مختلف القطاعات التي من شأنها إثراء الخطط التنموية وتنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد ، ولتعزيز هذا الدور يجب أن يتميز القطاع المصـــرفي بالاســـتقرار، والكفاءة العالية ، والقدرة على التكيف الســـريع مع مختلف التطورات، لمواصـــلة الســـير باتجاه الأهداف المنشودة، ولتحقيق التنمية الاقتصادية تسعى الدول لإعادة بناء هياكل الاقتصـــاد الوطني ببناء اســـتراتيجية تنموية حســـب ما تقتضـيه الظروف مرافقة باسـتثمارات ومشـاريع اقتصـادية، ويعد التمويل من أهم العقبات التي تعيق تطبيق التنمية الاقتصـــادية، فنمو اقتصـــاد البلدان مرتبط بتمويلها وإدارتها لهذا التمويل، وإن القيام بعملية التنمية الاقتصـــادية يتطلب دراســـات مكثفة واحترام قواعد معينة من أجل اســـتغلال الموارد المالية المتاحة بعقلانية وبطريقة رشيدة تمكن من الاستفادة منها، وتعد مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة المؤن أو نوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصـادي، وذلك يؤثر بالضـرورة على نجاح السياسـة المتبعة، وقد اهتم هذا البحث بوضـــع اســـتراتيجية من أجل توجه المصارف لدعم القطاعات الاقتصادية والنهوض بها ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للبلد.

مشكلة البحث:

يؤدي القطاع المصـرفي دوراً مهما في الأنشـطة الاقتصـادية لأية دولة ، ويحتل موقع التميز ويتقدم باقي القطاعات الاقتصـــادية في الغالبية العظمى من دول العالم ، فهو يســـعى إلى تحقيق التنمية المسـتدامة بإبعادها الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وإلى تحقيق التحسـن المتواصـل لرفاهية جميع أفراد المجتمع ، أن واقع التنمية الاقتصـــادية في العراق وكما نعرف دون المســـتوى المطلوب بكثير وعليه لابد من النهوض بالواقع الاقتصـــادي في العراق، وإنّ هذه التنمية لا تتحقق الّا بوجود مجموعة من الشروط، وبناءً على ما تقدم تتلخص مشـكلة البحث في التسـاؤل الآتي: هل يمكن للقطاع المصرفي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضـية رئيسـة مفادها : يمكن للقطاع المصـرفي من خلال الائتمان المصرفي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكافة القطاعات الاقتصادية من تحقيق التنمية المستدامة .

هدف البحث:

- تحديد توجهات المصـارف العراقية باتجاه تمويل مشـاريع التنمية المستدامة.

- وضع استراتيجية للقطاع المصرفي العراقي من أجل النهوض به ومن ثمّ تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقطاع المصرفي والتنمية المستدامة

أولاً- مفهوم الجهاز المصرفي وطبيعة نشاطه

تنوعت التعاريف الخاصـــة بالقطاع المصـــرفي باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم عملها والتي تتباين من دولة إلى أخر ، وأيضاً باختلاف طبيعة نشاط تلك المصارف وشكلها القانوني، لذا فإن من الصـــعوبة ايجاد تعريف شـــامل على اختلاف أنواعها وأشـــكالها والقوانين التي تحكم أعمالها، ولعل التعريف الأوســـع انتشـاراً للمصـرف "هو المؤسـسـة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها[1].كما يعرف المصرف على أنه "المؤسسة التي تقدم الى الأفراد المال بحسـب الطلب وكذلك يقوم الأفراد بإيداع اموالهم لديه عنـدمـا يرغبون بـذلـك أي إنـه يمـارس عمليـة قبول الودائع ومنح القروض [2].

ويعد القطاع المصرفي قناة أساسية لتحقيق اهداف السياسات الاقتصـادية المتمثلة في الاستقرار والنمو، فعند قيام البنك المركزي بطرح السندات الحكومية في السوق المالية فإنه يقوم في التأثير في السـيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع اسـعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضـخم في الاقتصـاد القومي، وبالعكس عند قيام البنك المركزي بشراء السندات بهدف التأثير في سيولة المصارف واحتيـاطـاتهـا لرفع قـدرتهـا على خلق النقوق النقود مـا يزيـد من امكانيتها في زيادة منح الائتمان بسـب زيادة حجم الأرصـدة النقدية لدى المصـــارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالي [3] .

وتؤدي المصـارف دوراً كبيراً في الفكر الاقتصـادي الحديث ولا يمكن تصـــور التجـارة الـدوليـة بمعزل عنهـا، وتعـد الأنظمـة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة، وذلك لـلـــــدور الأسـاسـي الذي تؤديـــــه بين وحدات الفائض الذين يشـكلون جانب عرض الأموال في النظام المصـــرفي (المودعين)،ووحدات العجز الذين يمثلون جانب الطلب على هذه الأموال (المقترضـين) , ويمثل النظام المصـــرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى اســـتثمارات إلى جـانب عـملـها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والعمل على توجيهها لتمويل المشـــاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، ويبرز الدور الذي يقدمه الجهاز المصـــرفي في تحقيق تنمية اقتصـــادية مســـتدامة من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل

المشـــروعات من أجل تكوين رؤوس أموالها، وإذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العاليـــة للمصارف على خلق ائتمان يفوق مـــا لديها من احتياطيات نقدية ورأس مال مدفوع ، وودائع متنوعة ناتجـة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول ســـابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلى أصحـــــاب المشروعات على هيئة قروض تساعدهم على تحقيق استثمارات تعمل على خلق توســـــــــع اقتصـــادي في جميع المجالات ومن ثمّ تحقيق النمو الاقتصادي المنشود [4].

ثانياً- مفهوم التنمية المستدامة:

يعد هذا المفهوم من المفاهيم المتعددة الاســـتخدامات والمتنوعة المعـاني ، ولـذلك برزت مجموعـة من التعـاريف ، وقد تـداخلت التعاريف فيما بينها وهذا أكثر ما يميز أدبيات التنمية المســتدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة لتوضيح هذا الخلط من خلال أجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم و اسـتطاع التقرير من حصـر عشـرين تعريفاً واسـع التداول للتنمية المستدامة قسمها على أربعة مجاميع من التعريفات هي (التعريفات البيئيـة، والتعريفـات الاقتصـــــاديـة ، والتعريفـات الاجتمـاعيـة والانسانية، والتعريفات التقنية).

وفي تقرير الموارد العـالميـة عـام 1992 انقســمـت التعـاريف الاقتصـادية على التعاريف الخاصـة بالدول الصـناعية المتطورة في الشـمال ، والتعاريف الخاصـة بالدول الفقيرة والتابعة في الجنوب ، إذ تنظر إلى التنمية المســـتدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصـــناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، إذ ترى الدول الصـــنـاعيـة أن التنميـة المســـتـدامـة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصـــل في اســـتهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصـــناعي عالمياً، أما بالنســـبة للدول الفقيرة والتابعة فان التنمية المســـتدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى ألمعاشـي للسـكان الأكثر فقراً في الجنوب[5] ، وقد عرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1992 التنمية بأنها: "ضـــرورة انجـاز الحق في التنميـة، إذ تتحقق على نحو متســـاوي كلاً من الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضـرة والمسـتقبلية" [6]، وقد عرفت اللجنـة العـالميـة للبيئـة والتنميـة بـأنهـا:" التنميـة التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها.

ثانياً-التطور التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة:

- **1950**: تعود جذور التفكير العالمي بشـــأن التدهور البيئي إلى هذه الســـنة، إذ نشـــر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة union international pour la conservation de la " "nature
- أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، و هدف هذا التقرير إلى دراســـة حالة ووضـــعية البيئة في العالم، وقد عُدّ هذا التقرير رائـدا خلال تلـك المرحلـة في مجـال المقـاربـات المتعلقـة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت [7].
- **1968** إنشـاء نادي روما بمشـاركة عدد قليل نسـبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصـــب مرموقة في دولهم إذ كان الهدف من إنشـــاء النادي معالجة النمو الاقتصـــادي المفرط وتأثيراته المستقبلية [8].
- **1972** انعقاد مؤتمر ستوكهولم وكان ذلك بحضـور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- **1979**لفيلســـوف والمفكر الألماني (هانس جوناس) يعبر عن قلقه حول الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- **1980**الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة IUCN أصـدر تقريرا تحت عنوان الاســـتراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة:[9]
- **1989**اتفاقية بازل الخاصـــة بضـــبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضـرورة التخلص منها وصـادقت عليها 150 دولة:[8]
- **1992** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية أو ما يسـمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة (جدول أعمال أجندة القرن21).
- **1997** اعتمـاد بروتوكول كيوتو يهدف بـالـدرجـة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و العمل على تحســـين كفاءة استهلاك الطاقة والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة في كافة القطاعات.
- **2002**" انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المســـتدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا "الذي سلط الضوء على ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية وســـلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك ·
- **2007** خلال المدة الممتدة بين 03-14 ديســمبر ســنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيســيا، وتمحورت نقاشـــات هذا المؤتمر حول العديد من

المشـــاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري .

- **2010** انعقدت قمة المناخ "بـــــ كوبن هاغن" سـنة 2010 ، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن الوضع البيئي في العالم مازال في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد نـاقشـــت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سـبل تحقيق تنمية عالمية مســتدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها العامة والخاصـة، الاّ إنّ هذه القمـة لم تخرج بـالاتفـاقيـات مهمـة كـالتي خرج بهـا بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بوضع منهاجاً عـامـاً لغرض محـاربـة التغير المنـاخي و مقـاومـة الاحتبـاس الحراري[7]

ثالثاً- أهداف التنمية المستدامة :

شـكلت أهداف التنمية المسـتدامة، امتدادا لأهداف الألفية للتنمية، إذ اسـتوجب المرور من برنامج أممي إلى آخر، اسـتثمار نتـائج برنـامج 2015 (أهـداف الألفيـة للتنميـة) لبلوغ أمثـل للأفق الزمني المحدد لبرنـامج 2030، فقبل انتهـاء أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية وبداية من سـنة 2010، تعالت أصـوات تحث على استثمار نتائج هذا البرنامج الأممي ، خصوصاً الشق المتعلق بإعداد المجتمع الدولي من أجل للوصول إلى أهداف كونية، وكان لزاماً أن يوجه التفكير إلى تصـور أهداف جديدة للتنمية المسـتدامة، ويوضـح الجدول الآتي منهجيـة المرور من برنـامج 2015 إلى 2030 [10] وكما موضح في الجدول(1):

الجدول (1) يبين أهداف الأُلفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة مقارنة المنهجية والمقاربة

أهداف الألفية للتنمية	أهداف التنمية المستدامة
تنطبق بشكل غير بمتناسب على البلدان النامية	تنطبق على جميع البلدان والحكومات والمجتمع المدني والفاعلين في التنمية والقطاع الخاص
8 أهداف و21 غاية و60 مؤشـر وغياب توجهات واضحة لتكييف الأهداف مع السياق المحلي.	17 هدف 169 غاية و244 مؤشـر ومن المتوقع أن يتم من جميع تتكيف الغايات مع السياق الوطني من جميع الحكومات.
ثمرة مقتطفات من إعلان الألفية من قبل خبراء الأمم المتحدة والتي اعتمدت رسمياً من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة	ثمرة مفاوضـات بين الدول الأعضـاء لمنظمة الأمم المتحدة التي انتهت بمشـاورات عالمية من تأطير منظمة الأمم المتحدة شـارك 10 ملايين شـخص منهم(خبراء، وقادة ، ومواطنون من جميع المناطق بما فيما ذلك المجتمعات المهشمة)
نتائج قابلة للقياس ومحددة بشكل زمني تستهدف - بعض أبعاد التنمية البشرية . -الشراكة بين الدول .	نتائج قابلة للقياس ومحددة زمنياً من قبيل: - الأهداف الاقتصادية (الفقر، الدخل والتصنيع ،والبنية التحتية والتشغيل) - الاهداف الاجتماعية (الحماية الاجتماعية ، الصـحة ، التعليم، المساواة بين الجنسين).

	- الأهداف البيئية (التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي، - المحيطات ، استغلال الأراضي) - أهداف الحكامة (مجتمعات عادلة ومنفتحة على الجميع). - آليات الأجرأة (استعمال التكنولوجيات ، و سياسة التجارة العادلة او التحويلات أو تدبير الدين)
غياب توافق حول منظومة تتبع وتقييم مدى التزام الدول بمختلف الأهداف	تتوخى مراقبة ومراجعة قوية وشاملة وشفافة على جميع المستويات (وفق مبادئ و آليات واضحة للتتبع على صعيد الدول).

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ، قراءة في منهجية الإعداد والأجرأة ، المملكة المغربية ، 2021، ص6.

رابعاً- أبعاد التنمية المستدامة :

هناك ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة تتعلق بالجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وهي كالآتي:

1- **البعد الاقتصادي** : وهنا يبرز دوره في العمل على تعظيم الرفاه الاقتصادي لفترات زمنية طويلة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية كالطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم .

2- **البعد البيئي** : يركز هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات و انجراف التربة.

3- **البعد الاجتماعي** : يوضح هذا البعد على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بتحقيق العدال والمساواة و القضاء على الفقر و تهيئة الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها فضلاً عن ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ، والشكل (1) يوضح أبعاد التنمية المستدامة [11].

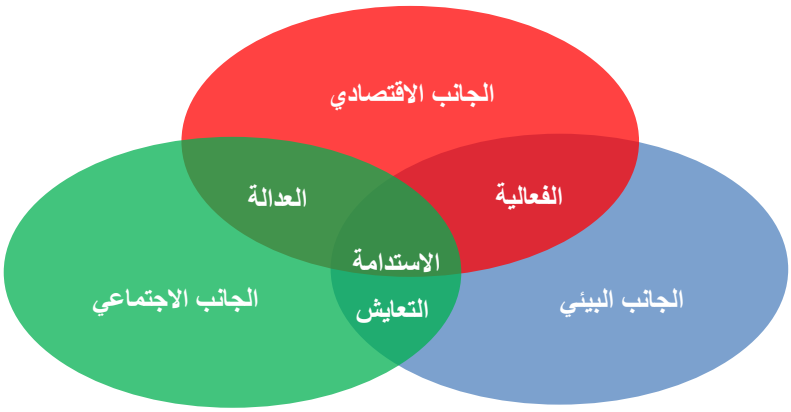

الشكل (1) يوضح أبعاد التنمية المستدامة.

Source: Hamrouni K., development durable et PME, première rencontre international economy de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007

المبحث الثاني

دور المصارف التجارية في تمويل مشاريع التنمية المستدامة

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية وأقدمها التي تمنح القروض وتعد مصدر رئيس في تمويل مشاريع التنمية المستدامة لا سيما وأن الكثير من البلدان النامية لا يزال النظام المالي فيها يعتمد بصورة أساسية على المصارف في توفير التمويل[12] . وبالرغم من إن المصارف بسبب طبيعة ميزانياتها تتلافى التمويل طويل الأجل بسبب ارتفاع نسبة مخاطرته، وتفادياً لعدم الموائمة بين أجال موجوداتها و مطلوباتها[13] ، فقد بدأت بتوجيه تمويلها نحو "التمويل الأخضر" لكونه يمثل اتجاهاً جديداً

في منح الائتمان المصرفي عبر توفير قروض طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية التي لا تسبب أضراراً للبيئة كمشاريع الطاقة النظيفة ومشاريع إعادة التدوير، والمشاريع الخضراء، ومشاريع الماء والنقل الصديقة للبيئة كجزء من أنشطة التمويل التي تمارسها المصارف للمشاريع طويلة الأجل [14]، وقد أسهم هذا التحول في عد القضايا البيئية فرصة للنمو وممارسة مبتكرة للأعمال المصرفية بدلاً من النظر لها ككلفة اضافية على المصرف [15]، وبدأت المصارف في البرازيل عام 2009 بمبادرات التمويل الأخضر وفي الصين تبنت المصارف دليل الائتمان الأخضر كما تبنت المصارف في المكسيك دليل الإقراض المستدام عام2016 [16] ، وفي بنغلادش تم تحديد دليل الممارسات لتمويل المشاريع الخضراء في حين يقدم بنك (State) في الهند قروض بأسعار فائدة منخفضة للمشاريع صديقة للبيئة، كجزء من التشجيع نحو هذا النوع من المشاريع، ولقد وجهت المصارف في الأسواق الناشئة (10)% من مجموع موجوداتها إلى القروض الخضراء [16]، وقد بلغ رصيدها في الصين عام 2015 (12) بليون دولار، وهناك بعض المؤشرات المستخدمة في تحديد مدى التزام المصارف بتمويل المشروعات التي تساهم في تخفيض الانبعاثات والاستخدام الأمثل للموارد البيئية ، وكذلك تبني معايير وإجراءات التمويل الأخضر وتوزيع الموجودات على أسبقيات الاستثمار وتأثير العوامل البيئية والاجتماعية على نوعية الموجودات[14] ، ووفقاً لذلك فإن المصارف تنشأ أنظمة إدارة بيئية داخلية لتقليل تأثير البيئة عليها وتوفير المعلومات للمقرضين وتوفير منتجات مالية من منظور بيئي مثل قروض الطاقة النظيفة أو قروض تمويل السيارات الخضراء والتمويل العقاري الأخضر، فضلاً عن ذلك فأن المصارف التي تمول المشاريع الخضراء تتبنى مجموعة من الآليات مثل استخدام الفروع الخضراء والتي تعتمد الطاقة النظيفة وتقليل العمليات المصرفية الورقية واللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات في أجراء المعاملات مما يقلل من الآثار السلبية على البيئة، واعتماد الصيرفة الإلكترونية وأجهزة ATM باعتبارها واسطة تساعد المصارف في تقديم الخدمات مع الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية[14].

أولاً: واقع القطاع المصرفي العراقي

يؤدي قطاع المصارف دوراً مهماً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي ، فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة، وبالرغم من أن القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، إلا أنه يبقى نظاما تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره، إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ العام 1980 والعقوبات الدولية عام 1991 والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم، يتكون النظام المصرفي في العراق من (74) مصرفاً كما في عام 2021، منها (7) مصارف حكومية و(67) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً كما موضح في الشكل(2):

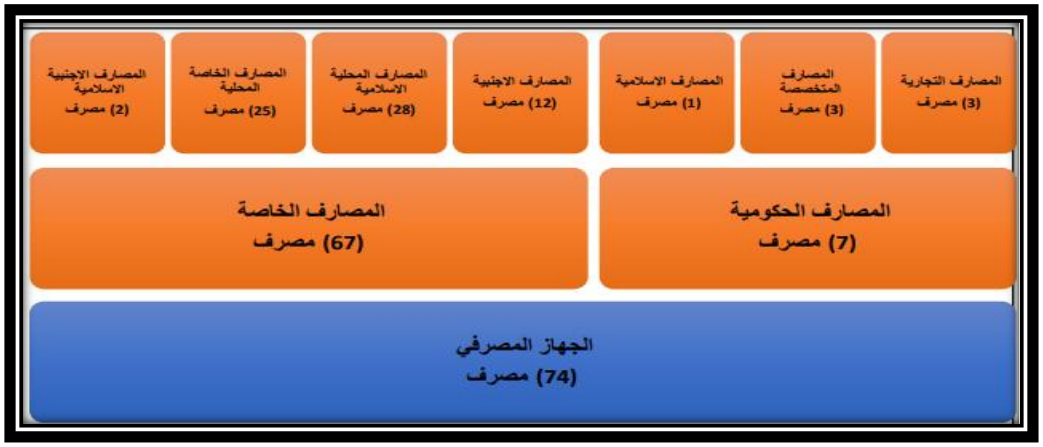

الشكل (2) يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي [17].

وبالرغم من تعدد المصارف في البلد إلا إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق لازالت دون المستوى المطلوب وبالرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لغرض فتح فروع لها في جميع أنحاء العراق الّا أن الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً ، وكما هو موضح في الجدول رقم(2):

الجدول (2) يوضح الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق (2010-2021)

السنة	الكثافة المصرفية	عدد فروع المصارف	عدد السكان (الف نسمة)	الانتشار المصرفي
2010	35.6	912	32.489	2.80
2011	35.9	929	33.338	2.78
2012	34.6	990	34.207	2.89
2013	33.7	1042	35.095	2.96
2014	29.9	1204	36.004	3.34
2015	43.2	1213	36.933	2.31
2016	43.7	1068	37.883	2.29
2017	44.05	843	37.140	2.27
2018	44.16	865	38.200	2.26
2019	44.25	888	39.300	2.25
2020	45.06	891	40.150	2.21
2021	45.51	905	41.190	2.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.

والشكل (2) يوضح الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق:

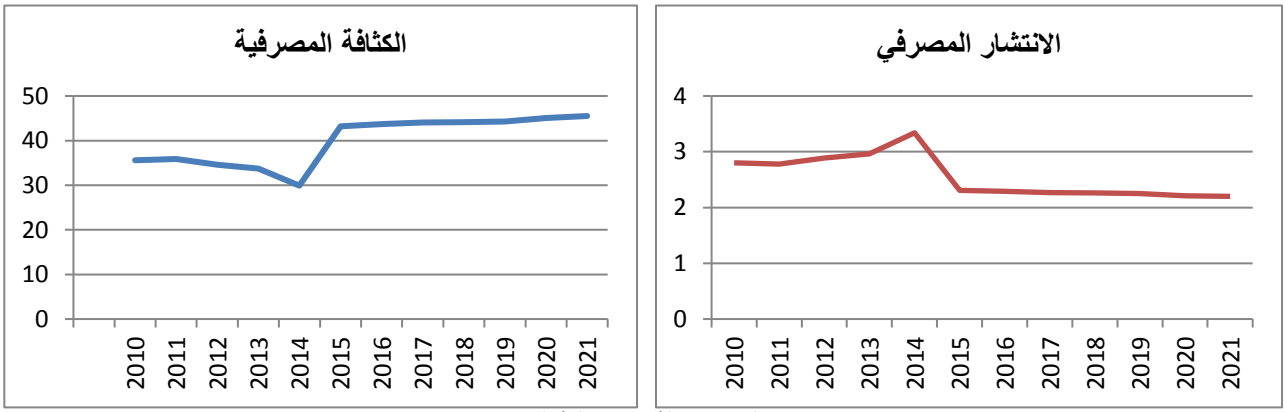

الشكل (2) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق (2010-2021).

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ويلاحظ من خلال الجدول (2) أن مؤشر الكثافة المصرفية المقاس بعدد السكان (الف نسمه) لكل فرع لم يسجل تطوراً ملحوظاً خلال المدة من (2010-2017) إذ بلغ نحو (35.5) الف نسمه في عام 2016 واستمر هذا التطور حتى عام 2019 وبالرغم من هذه الزيادة الّا أنها غير متناسقة مع معدل النمو السكاني، أما بالنسبة للانتشار المصرفي فأنه لم يتغير كثيراً فقد بلغ (2.80) خلال عام

2010، ويلاحظ انخفاض معدل الانتشـار المصـرفي إلى مسـاحة العراق إذ لم يتجاوز فرعين لكل ألف كم2 أثناء عام 2017 منخفض عن عام 2016 التي بلغ عندها الانتشـار (2.29) ويعود سـبب هذا الانخفاض إلى انخفاض عدد فروع المصـارف، وبلغ (2.25) عام 2019 أي ما يقارب (3) فروع لكل 100 الف نسمة وعند المقارنة مع دول اخرى نجد ان حجم الفجوة كبير، كما يلاحظ أن عدد فروع المصـارف قد ازداد خلال المدة (2010-2016) الا انه انخفض خلال عام 2017 ليصـل إلى 843 ثم بلغت عدد الفروع عام 2019 (888) الّا أن الزيادة لم تكن كبيرة جداً بالرغم من تشـجيع البنك المركزي العراقي المصـارف لفتح فروع لها الّا انها دون المستوى المطلوب .

وقد شهد عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعاً ، في حين كانت عام 2020 (891) فرعاً، إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام 2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020 ، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشـار المصـرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق [18].

ثانياً- تحليل اتجاهات القروض المصـرفية في القطاع المصـرفي العراقي :

يعد الائتمان المصرفي من أهم الوظائف المصرفية وأن الآثار التي يفرزها منح الائتمان على جميع قطاعات الاقتصـاد تكون متشـابكة ومتداخلة إلى حد كبير ولها انعكاسـات مباشـرة وغير مباشـرة في مختلف المتغيرات الاقتصـادية الكلية، فضـلاً عن العائد المتولد منه والذي يعد المحور الرئيس لإيرادات أي مصـرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الايرادات الاخرى، وأن تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضـروراتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصـادي الذي يتطلب المسـاهمة الفعالة للقطاع المصـرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصةً بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 واتساع عمل المصارف في الساحة الاقتصادية.

1- الائتمان النقدي المقدم للقطاعين العام والخاص:

يلاحظ من خلال بيانات الجدول الآتي والذي يشير إلى إجمالي رصـيد الائتمان النقدي المقدم للقطاعين العام والخاص يلاحظ بأن رصـيد الائتمان النقدي المقدم للقطاعين العام والخاص قد بلغ عام 2005 (1,717,450) مليون دينار، إذ بلغت حصـة القطاع العام من حجم الائتمان لهذا العام (767,163) مليون دينار، وحصـة القطاع الخاص (950,287) مليون دينار، وبلغت نسـبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى إجمالي الائتمان (44.5%) في حين بلغت نسـبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (55.3%)، وهناك تطور ملحوظ في حجم الائتمان النقدي الكلي عـام2010 إذ بلغ (1,1721,535) مليون دينـار، وبلغـت حصة القطاع العام من حجم الائتمان (8,837,205) مليون دينار، وبلغت حصـة القطاع الخاص (2,884,330) مليون دينار، كما ويلاحظ ارتفاع حصـة القطاع الخاص خلال المدة من 2005 إلى 2010 ويعود وان هذا الارتفاع في الائتمان النقدي لما له تأثير على تمويل النمو الاقتصـادي المطلوب ازاء مشـاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الوقت الحاضـر والمسـتقبل القريب، وتجدر الاشـارة إلى ان اغلبية الزيادة الحاصـلة في الائتمان النقدي نتيجة لارتفاع معدلات التضـخم، والتي أدت إلى انخفاض قيمة النقد وانخفاض قيمة موجودات المصارف التجارية الخاصة، فضلاً على سـيادة التوقعات التشـاؤمية لدى الأفراد والتي جعلتهم غير راغبين بالدخول في مشـاريع اسـتثمارية طويلة الأجل، كما وتشـير بيانات الجدول إلى ارتفاع حجم الائتمان النقدي الكلي المقدم للقطاعين العام والخاص ارتفاعاً متواصـلاً حتى بلغ عـام 2019 (42,052,511) مليون دينار عراقي، بلغت حصة القطاع العام من حجم الائتمان (34,252,158) مليون دينـار، وحصـة القطـاع الخـاص(7,800,353) مليون دينـار وإن نسـبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى إجمالي الائتمان تهيمن على نسـبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغت نسـبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام عام 2019 (81.4%)، في حين بلغت نسـبة مساهمة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (18.6%) .

وفي عام 2020 ارتفع رصـيد الائتمان الممنوح للقطاع العام إذ بلغت نسـبة مسـاهمته (84.01%) كما ارتفع رصـيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد بلغت نسبة مساهمته (15.9%) ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى سياسة البنك المركزي العراقي الاخيرة التي زادت من المنتجات الإقراضـية المتنوعة وسـاهمت في دعم المصـارف وزيادة المحفظة الائتمانية، وبالرغم من الظروف الاقتصـادية التي مرَّ بها البلد نتيجة جائحة كوفيد-19 والتي أثرت على النشـاط الاقتصـادي والتجاري للبلد إلّا أنّ حجم الائتمان ارتفع مقارنةً بالسنوات الماضية.

وفي عام 2021 انخفض رصـيد الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العـام من (41852842) مليـون دينـارعـام 2020 ليـبلـغ (41446926) عام 2021، في حين ارتفع رصيد الائتمان الممنوح للقطـاع الخـاص من (7964895) مليون دينـار عـام 2020 إلى (7991913) مليون دينار عام 2021، وهذا مؤشـر جيد يدل على

انخفاض مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصـــول على الائتمان النقدي. وكما هو موضح في الجدول(3):

الجدول (3) يوضح الائتمان النقدي (العام والخاص) للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2021) (مليون دينار عراقي)

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام (1)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (2)	إجمالي الائتمان النقدي (3)	معدل النمو % (4)	نسبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى إجمالي الائتمان % (5)	نسبة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان % (6)
2005	767163	950287	1717450	---	44.6	55.3
2006	783884	1881014	2664898	5.5	29.41	70.5
2007	713000	1969000	3459020	2.9	20.61	56.92
2008	3436150	1151304	4587454	3.2	74.9	25.09
2009	3762266	1927769	5690062	2.4	66.1	33.8
2010	8837205	2884330	11721535	106.00	75.3	24.6
2011	16567721	3776355	20344076	73.56	81.1	18.5
2012	1378900	146500	2843688	39.79	48.5	51.1
2013	1300500	1694700	3000200	5.32	43.3	56.4
2014	16400000	17700000	34123100	13.93	48.06	51.87
2015	18683000	1807000	36752600	7.71	50.8	49.1
2016	1899990	1816500	37164000	1.16	51.1	48.8
2017	30833886	7118943	37952892	2.07	81.2	18.75
2018	31148252	7338695	38486947	1.41	80.9	19.06
2019	34252158	7800353	42052511	9.26	81.4	18.6
2020	41852842	7964895	49817737	18.5	84.01	15.9
2021	41446926	7991913	49438839	-0,76	83.8	16.16

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.

2- التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع:

الجدول (4) الائتمان النقدي موزعاً بحسب نوع القطاع للمدة (2010-2021) (نسبة مئوية)

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتامين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	البناء والتشييد
2010	4.90	0.00	4.60	0.30	18.40	1.70	1.80	49.80	0.10	18.50
2011	6.40	0.00	12.30	0.40	17.00	4.40	0.60	38.20	0.00	20.70
2012	6.00	0.00	5.20	0.60	20.40	6.60	0.80	37.60	0.50	22.40
2013	6.00	0.02	5.28	0.40	16.18	8.10	2.30	34.90	0.70	25.90
2014	5.70	0.06	5.85	2.80	14.28	6.30	3.10	35.80	0.10	26.00
2015	5.50	0.00	6.52	2.20	14.27	5.90	3.60	38.90	0.10	22.80
2016	5.7	0.00	5.00	03.9	15.2	7.46	2.26	39.02	0.09	21.30
2017	4.95	0.00	4.56	6.04	16.07	6.96	2.76	38.19	0.00	20.78
2018	5.10	0.23	4.64	5.20	15.51	4.99	3.00	35.89	0.10	25.34
2019	5.2	0	5.6	3.6	18	4.9	2	36.9	0	23.8
2020	4.2	0.02	2.8	0.8	42.7	3.2	11.2	14.8	0.03	20.2
2021	3.98	0	4.46	2.47	19.22	3.24	9.68	35.87	0.02	21.06

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، لسنوات متفرقة.

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن لقطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف بالرغم من انخفاض هذه النسبة من (49.8%) عام 2010 إلى (35.87%)عام 2021 وهذا يوضح سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف، ويليه كل من قطاع التشييد والبناء بنسبة (21.06%) في حين انخفضت نسبة الائتمان المقدم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق لتصل إلى(19.22%) بعدما كان (42.7%) لعام 2020 ، أما فيما يخص القطاعات الاخرى مثل الصناعة التحويلية والزراعة والصيد وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح ، وهذا يشير إلى إن المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً للضمانات التي تقدمها هذه القطاعات مقارنةً بالقطاعات الاخرى ،من جانب آخر فقد أسهمت طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي الذي تطغى عليه هذه النشاطات (خدمات المجتمع والناء والتشييد والمطاعم والفنادق والتجارة) ومحدودية النشاطات الأخرى ،بشكل كبير تشكيل خارطة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي (البنك المركزي العراقي،2021: 38).

كما وتشير هذه النسب إلى الضعف الكبير في دور المصارف بتمويل مشاريع التنمية وإعادة الاعمار في القطاعات المختلفة، فيما سجل كل من قطاعي (الكهرباء والغاز) نسب منخفضة خلال مدة الدراسة ليصل أعلى نسبة بلغت (6.04%)عام 2017 ، وهذا يدل على محدودية توجه المصارف للإقراض مشاريع التنمية المستدامة ، والتي غالباً ما تكون ضمن هذه القطاعات بشكل لا يدعم فرضية الدراسة.

ومن السياسات المناسبة للنهوض بالتنمية المستدامة في العراق من خلال القطاع المصرفي هي:

- رسم سياسات متكاملة ما بين البنك المركزي والمصارف ، لاستقبال التمويل اللازم لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وإعطاء حافز خاصة للمصارف التجارية لغرض تشجيعها

على طرح منتجات جديدة مخصصة بهدف تمويل التنمية المستدامة.

- زيادة الائتمان الممنوح للمشروعات الخاصة بقطاعي الكهرباء والغاز وبأسعار فائدة منخفضة لدعم المشاريع الصديقة للبيئة كتشجيع استخدام الألواح الشمسية .
- اعداد خطط تنظيمية حديثة لاستخدامها كمراجع للمستويات الإدارية المختلفة تتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وخطط السملة والصلاحيات والعلاقة بيف الإدارات المختلفة
- العمل على منح تسهيلات وحوافز للتمويل طويل الأجل للمشاريع التي ينطبق عليها تصنيف التنمية المستدامة.
- اتباع نموذج عمل جديد يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الآثار الاجتماعية والآثار البيئية لأنشطتها ، ولاسيما نشاط القروض.
- تحديد مجموعة من القواعد من أجل التوجه نحو المشروعات الخضراء ،أو التي ينطبق عليها صفة مشاريع التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

1. لم يتبين وجود اتجاه ايجابي للقطاع المصرفي العراقي نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة في ظل غياب توجه مركزي من الجهات المشرفة على العمل المصرفي لوضع سياسات متكاملة لتشجيع هذا النوع من التمويل ، ولا توجد هناك آليات محددة وقواعد واضحة لتطبيق مشروع البيئة المستدامة.
2. هناك العديد من القيود والمحددات التي تحد من قدرة المصارف على التوجه نحو تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة ،لاسيما فيما يخص غياب المبادرات المشتركة بين المصارف وعدم وجود استراتيجيات مستقبلية لتحفيز هذا النوع من التمويل .
3. إن التنمية المستدامة في العراق ما زالت رهينة بانطلاقة التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية .
4. غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للسياسات العامة والتي تنعكس في اجراءات وتوجهات المؤسسات المالية كافة وبالاخص القطاع المصرفي في تمويل القطاعات ضمن الرؤية الاقتصادية الشاملة.
5. ان مشاريع التنمية المستدامة بالعادة تكون محفزة وموجهه من قبل الدول، فبالرغم من قيام البنك المركزي العراقي بإطلاق مبادة الـ1 ترليون لتمويل الطاقة النظيفة، الا انه والى الان لا يوجد اقبال عليها بسبب ضعف الارباح المتأتية عنها من جهة وعدم وضوح التعليمات الخاصة بها من جهة اخرى.
6. ان عملية التمويل بصورة عامة وتمويل التنمية المستدامة يجب ان يكون ضمن استراتيجية واضحة وقابلة للتطبيق ذمن خطة زمنية محددة. ليتم اطلاق التمويلات لتغطية محاور هذه الاستراتيجية

ثانياً- التوصيات:

1. قيام المصارف بمنح تسهيلات وحوافز ذات الأجل الطويل للمشاريع التي ينطبق عليها تصنيف التنمية المستدامة.
2. يمكن قيام الحكومة بإطلاق السندات الخضراء وصكوك التمويل الاسلامية والموجهة لتمويل التنمية المستدامة مع ايضاح القطاعات التي سيتم تمويلها وماهي الاثار والنتائج التي ستنجم عنها وفائدتها للاقتصاد والمجتمع.
3. دراسة المعوقات والاسباب التي تؤدي لعدم انتشار ثقافة تمويل التنمية والتمويل طويل الاجل.
4. انشاء شركة لضمان تمويل القروض والتي ستساهم بشكل كبير على تشجيع القطاع المصرفي في التوسع في تمويل المشاريع التي تندرج شمن مشاريع التنمية المستدامة كون هذه الشركة ستقلل المخاطر الناجمة عن طول اجل التمويل.
5. ضرورة السعي نحو النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد و انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو التنويع، وذلك من أجل تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية.

المصادر:

[1] Walsh C. E., Monetary Theory and Practice, Third edition MacDonald & Events LTD, London, 2010.p27.

[2]Ibrahim N.A., Al-Namr A. , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan,2003.p17.

[3]Ritter L. S. , Silber W. L. : Principles of money , Banking and financial Markets th: edition , new York , Inc, 1988.pp414-415.

[4] حقي بســـام ، دراســـة أثر الهيكل التمويلي في الاداء المالي للمصـــارف الاســـلامية المدرجة في ســـوق دمشـــق للأوراق المـالية، بحـث مقدم لنيـل درجـة مـاجسـتير إدارة الاعمـال التخصصي MBA، 2016.ص 1.

[5] عبد الله عبد الخالق ، التنمية المســـتدامة والعلاقة بين البيئة والتنميـة، المجلد الاولى، بيروت، مركز دراســـات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي(13)، 1998.ص250.

[6] اليونيســـف، برنـامج الأمم المتحـدة الإنمـائي، بيروت، لبنـان ،2002.ص21.

[7] نصر الدين ساري ،عبيدات ياسين ،السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المســـتدامة في الجزائر مع الاشـــارة لحالة ولاية خشلة،2011.ص3.

[8] ابو طير نبيل، المحروقات والتنمية المســـتدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجســـتير كلية العلوم الاقتصـــادية وعلوم التيســـير جامعة باجي مختار، 2011. ص92.

[9] سنوسي سعيدة: الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، كلية 29العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة (2010) ص99.

[10]المنـدوبيـة الســـامية للتخطيط ، قراءة في منهجيـة الإعـداد والأجرأة ، المملكة المغربية ، 2021، ص ص 5-6.

[11] Hamrouni K., development durable et PME, première rencontre international economy de l’environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007.

[12] International finance Corporation (IFC) “Green the banking system ",World Bank, U.S.A,2016 .p1.

[13] Rezende, “Financial sustaiibi1ty and infrastructure Finance" Governed Barisal fedral, F. 20l6.p7.

[14]عبد الرســـول، ياســـر عوض، دور البنوك في تقييم ومراعاة البعـد البيئي عنـد التمويـل المشـــروعـات، 2017، ص5. www.alw.tawtacedu.eq.

[15] International finance Corporation (IFC) “Banking sustainable” World Bank. USA,2007.p9

[16] International finance Corporation (IFC) “Green the banking system ",World Bank, U.S.A,2016p2.

[17] البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصـــاء والابحاث، قســـم الاحصاءات النقدية والمالية2021 .

[18] البنك المركزي العراقي، قســـم الاســـتقرار المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2021. 145.